

Distr.: General
24 January 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الحادية والعشرون

4-8 نيسان/أبريل 2022

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت*

تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل

التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني

تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة الورقة التي أعدها عضوا
اللجنة نجاه زروق وموريسيو روداس، بالتعاون مع زملائهما الأعضاء في اللجنة ياميني أيار، ورولف ألتر،
وليندا بيلميس، وبول جاكسون، وأيغول كوشيرباييفا، ولويس موليمان، ويوراي نيميتس، وكاتارينا أوت،
وسوناي بارك، وشريفة شريف، وأميناتا توريه، ولان شوي.



تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني

موجز

إن الحكومات المحلية والإقليمية هي في طليعة من يتعاملون مع القضايا الأكثر إلحاحاً في العالم، مثل الفقر، وعدم المساواة، والتحضّر، وتغير المناخ، والجوائح. وإذا لم يكن لديها إطار قانوني تمكيني، واختصاصات واسعة وواضحة، وقدرات وإمكانات كافية للحصول على ما يكفي من الموارد، فسيتعذر على البلدان الوفاء بالتزامات عالمية من قبيل الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة.

وعلى الرغم من أن التحديات مطروحة على الصعيد العالمي، يمكن القول إن الحلول تقدّم على الصعيد المحلي في المقام الأول وإنها ترتبط تحديداً بظروف كل منطقة محلية على حدة. ويتجاوز دور الحكومات المحلية والإقليمية بكثير الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، حيث إن جميع أهداف التنمية المستدامة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل تلك الحكومات، كما أن الحكم المحلي ضروري لتحقيق تلك الأهداف. ولذلك، ثمة حاجة واضحة إلى كفاءة اللامركزية وتعزيز الحكم المحلي والإقليمي بوصفه سياسة عامة وأداة تستخدمها الحكومات المحلية والإقليمية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وابتاع أساليب تتراوح بين الحكم القائم على المشاركة وإقامة الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة، وبين الاستجابة القيادية واللامركزية المالية، فإن الحكومات المحلية والإقليمية هي جهات تقرير السياسات والجهات الفعالة القائمة على تنفيذ خطة التنمية، وهي أقرب شكل من أشكال الحكومة إلى الناس.

وتتضمن هذه الورقة موجزاً لأهمية المبادئ الأحد عشر للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني وتقيماً لبعض الصعوبات المطروحة والفرص السانحة فيما يتصل بتنفيذها. وهذه المبادئ مترابطة وتعكس أهمية النهج المتبعة على صعيد الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره لتحقيق التنمية المستدامة التي لا تترك أحداً خلف الركب. ويرى المؤلفون أن هذه المبادئ كفيلة بدعم الحكومات دون الوطنية في التعامل مع التحديات العديدة التي تواجهها، في ظل المضي قدماً بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني.

وتبقى أكبر التحديات التي تواجه العديد من الحكومات المحلية الصغيرة والحكومات الوسيطة والإقليمية هي نقص القدرات التقنية، وفرص الحصول على الموارد والبيانات، ومحدودية الاختصاصات اللازمة للنهوض بالالتزامات العالمية، مع القيام في الوقت نفسه بمهام حكومية روتينية تسهم في تحسين نوعية الحياة للجميع.

أولا - مقدمة

1 - في جميع أنحاء العالم، يلاحظ أن اللامركزية عملية ديناميكية لا رجعة فيها بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، وبذلك فإن إدارة الشأن العام لم تعد حكرا على الدول والإدارات المركزية. وهي تشمل نقل السلطات والمسؤوليات والموارد من الحكومات المركزية إلى الحكومات دون الوطنية، التي تُعرّف بأنها كيانات قانونية منفصلة تنتخب بالاقتراع العام وتحظى بدرجة ما من الاستقلال الذاتي⁽¹⁾. وتستند شرعية هذه الحكومات دون الوطنية في مجال صنع القرار إلى هياكل ديمقراطية محلية تمثيلية منتخبة تحدد كيفية ممارسة السلطة وتجعل السلطات المحلية مسؤولة أمام المواطنين الخاضعين لولايتها القضائية.

2 - وترى منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، في تقريرها العالمي الخامس عن اللامركزية والديمقراطية المحلية، المكرس لإضفاء الطابع المحلي على الخطط العالمية، أن الترابط بين أهداف التنمية المستدامة فرصة سانحة للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها المجتمعات، ولكنها تحذر أيضا من أن ذلك سيتطلب النهوض إلى حد كبير بالجهود المبذولة في مجال وضع السياسات واعتماد نهج متكامل حقا يضمن عدم تخلف أي أحد عن الركب، بما في ذلك باستخدام النهج المتبع على صعيد الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إزاء التنمية وبناء نظام حوكمة متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة حقا يضع الناس في صلب التنمية.

3 - ويمكن توزيع المسؤوليات والاختصاصات والأدوار والموارد وتقاسمها بين المستوى المركزي، بما في ذلك الشركاء الخارجيون والوكالات باعتبارها جهات ممثلة للحكومة، والمستوى دون الوطني، الذي يتألف من الحكومات المحلية والإقليمية، وذلك بحسب السياق والتاريخ والقدرات المحددة لكل بلد أو دولة على حدة. وكثيرا ما يقوم دعم عملية اللامركزية هذه على الصكوك القانونية الوطنية، بما في ذلك الدساتير، وينعكس في مختلف الاتفاقات الدولية والإقليمية⁽²⁾. وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل الإرادة السياسية القوية ومن خلال الإصلاحات والنهج المتنوعة والمتعددة الأبعاد المتبعة على جميع مستويات الحكم.

4 - كما أن السياسات العامة والاستراتيجيات وخطط العمل العامة تُصمّم على الصعيد الوطني وتُنفَّذ على الصعيد دون الوطني باستخدام نُهج وأدوات متنوعة، مثل النهج التنازلي، وتعزيز التفويض، والآليات التشاركية، واتباع نهج إقليمي إزاء التنمية المحلية، وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

5 - إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تتسم بطابع تحويلي وتتطوي على رؤية تحويلية حقا. وقد لعبت الحكومات المحلية والإقليمية دورا رئيسيا في اعتمادها، كما أنها تضطلع بدور حاسم في تنفيذها. وكان إدراج الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بجعل المدن والمجتمعات المحلية مستدامة، بمثابة إنجاز هام سهلت تحقيقه الحكومات المحلية والإقليمية. وعند اعتماد خطة عام 2030، التزمت الدول الأعضاء بالعمل في إطار تعاون وثيق مع الحكومات المحلية والإقليمية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

(1) انظر أيضا Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and United Cities and Local Governments, 2019 Report: World Observatory on Subnational Government Finance and Investment, (2019); and United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), International Guidelines on Decentralisation and Access to Basic Services for All (2009).

(2) مثل الميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية.

6 - ويرى بعض الخبراء أن الحكم المحلي الرشيد لا يقتصر على توفير مجموعة من الخدمات فحسب، وإنما يتيح أيضا المشاركة الديمقراطية والحوار المدني، ودعم التنمية المحلية المستدامة بيئيا بتوجيه من السوق، وإثراء نوعية حياة المواطنين. والحكومات المحلية والإقليمية هي أماكن لإتاحة الفرص وتحقيق الوعود والابتكارات والمشاركة والشمول والتنوع حيث تكون سبل العيش مضمونة. وفي الوقت نفسه، فإنها تتصدى أيضا لأكثر التحديات إلحاحا في العالم، التي تعوق استدامتها وقدرتها على الصمود. ويمكن تصنيف التحديات في أربعة أبعاد⁽³⁾:

(أ) الظروف السياقية: الحالة القضائية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، والمحددات التاريخية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستعمار وعواقبه، واتجاهات التحضر؛

(ب) الظروف الهيكلية: وضع الحكومة المحلية إزاء الحكومة الوطنية، على سبيل المثال، درجة اللامركزية من حيث المهام التي تتولى الحكومة المحلية المسؤولية عنها، ولكن أيضا من حيث استقلالها المالي؛

(ج) الظروف المؤسسية: حجم الحكومة المحلية، وتنظيمها الداخلي ووضع ميزانيتها، وتوافر بيانات قوية عن المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، والموظفين، والإدارة المالية، ونوعية الهياكل الأساسية؛

(د) ظروف الموارد البشرية: نوعية القيادة، وتوافر المهارات في التحليل الاقتصادي وتحليل السياسات، والميزنة، والإدارة المالية والمشتريات، والموظفين المدربين تدريباً جيداً في مجال الميزنة وإدارة شؤون الموظفين، والمهارات في الرصد والإبلاغ ومراجعة الحسابات وتصميم الدراسات الاستقصائية وتقييمها.

7 - وقد كانت الحكومات المحلية والإقليمية موضوع العديد من الدراسات والتقارير التي تبين وجود نقاط ضعف خطيرة في القيادة والحكم والإدارة ونوعية الخدمات العامة، وهو ما يؤدي إلى انعدام الثقة في تلك المؤسسات، ولا سيما في البلدان النامية وفي البلدان التي أصبحت فيها اللامركزية سياسة حديثة. ولكن منذ ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كانت الحكومات المحلية والإقليمية في الخطوط الأمامية، مما يدل على قدرتها على الابتكار وإدارة هذه الأزمة غير المسبوقة في التاريخ الحديث، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين.

8 - ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف العالمية وإضفاء الطابع المحلي عليها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إدارة عامة ممتازة وحكومة محلية وإقليمية فعالة.

9 - وقد اقترحت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، كمساهمة منها في تلك الديناميات العالمية والتحويلية، 11 مبدأ من مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وربطتها بـ 62 استراتيجية يمكن أن تسهم في تفعيلها. ويثير تنفيذها على الصعيد دون الوطني عدة أسئلة، بما في ذلك أهميتها في تحسين الحوكمة المحلية؛ والمعنى الدقيق لكل مبدأ على حدة ونطاقه على المستوى دون الوطني؛ وما إذا كانت هناك بيئة مواتية وتمكينية تشجع على تنفيذها وتيسر ذلك؛ ونوع النهج التي يتعين اعتمادها لضمان أخذ زمام المبادرة عند تنفيذ هذه المبادئ ومشروعيتها؛ والطريقة التي يمكن بها إعداد المستوى دون الوطني لضمان هذا التنفيذ؛ وأدوار ومسؤوليات الحكومات المركزية وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وما هي قصص النجاح العالمية التي يمكن أن تلهم التنفيذ على نطاق أوسع.

.Michel S. de Vries, *Understanding Public Administration* (Palgrave Macmillan, 2016), p. 68 (3)

ثانياً - تعزيز الفعالية على الصعيد دون الوطني

ألف - الاختصاص

10 - بعد مرور ست سنوات على اعتماد خطة عام 2030، لم تتمكن العديد من كيانات الخدمة المدنية بعد من الوفاء بمسؤوليتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تزويد العاملين في القطاع العام بالصفات والكفاءات القيادية المناسبة، على أن تكملها الإجراءات المؤسسية الملائمة. كما أن وجود عقلية موجهة نحو تحقيق الأهداف لدى العاملين في القطاع العام ضروري لكي تكون نظم الإدارة العامة قادرة على تحقيق الغرض المنشود.

11 - وفي حين جرى تحليل مجموعة المهارات عموماً التي تنطوي عليها الخدمة المدنية العالية الأداء تحليلًا واسعاً، فإن المهارات المحددة المطلوبة في القطاع العام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قد حظيت باهتمام أقل، وكذلك تحديد الممارسات الجيدة والتوصيات المقدمة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن نقص القدرات البشرية والمالية المتعلقة بتنفيذ تلك الأهداف على المستويين المحلي والإقليمي كان من بين أبرز المعوقات التي تعرقل التقدم في دراسة استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة الأوروبية للأقاليم في عام 2019⁽⁴⁾.

12 - وفي عام 2016، اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إدارة البيانات، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، والتعاون، والتفكير والعمل على المستوى السياسي كلها عوامل حاسمة لتحقيق مواءمة أفضل بين الأولويات السياسية دعماً لأهداف التنمية المستدامة. وتشجع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في توصيتها بشأن القيادة والقدرات في مجال الخدمة العامة، البلدان على التقيد بـ 14 مبدأ من مبادئ الخدمة العامة القادرة على تحقيق الغرض المنشود في إطار ثلاث ركائز رئيسية، وهي: (أ) الثقافة والقيادة القائمتان على القيم؛ (ب) الموظفون العموميون المهرة والفعالون؛ (ج) نظم العمالة العامة المتجاوبة والمتكيفة. وفي دراسة أجريت مؤخراً⁽⁵⁾، أشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أربع فئات من الإجراءات المؤسسية والقدرات الفردية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

(أ) العمل بطريقة مستعرضة في تقارب مع طبيعة الأهداف ومع الحاجة إلى الاتساق عبر مجالات السياسة العامة؛

(ب) التواصل مع المواطنين والمجتمع المدني، وإتاحة وتعزيز الردود المستمرة والنقد البناء؛

(ج) إدماج مبادئ التقييم في تصميم السياسات وتنفيذها، والاستخدام المنهجي لتقييمات أثر الاستدامة؛

(د) تعزيز الإلمام بالمسائل الإحصائية باستخدام الأدلة التجريبية لصياغة السياسات، بما يتجاوز الوصف السياقي.

(4) European Committee of the Regions and OECD, "Survey results note: the key contribution of regions and cities to sustainable development" (2019).

(5) OECD, "Civil service capacities in the SDG era: an assessment framework", *OECD Working Papers* on Public Governance, No. 47 (November 2021).

13 - وفي تقرير صدر مؤخرا عن تغيير العقليات، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توصيات رئيسية بشأن كيفية تشجيع العقليات والكفاءات والسلوكيات الكفيلة بتعزيز الفعالية والمساءلة والشمول لدى الموظفين العموميين في القطاع العام للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁽⁶⁾.

14 - ويمكن أن يساعد وضع إطار للتقييم من أجل تحليل مهارات الخدمة العامة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على تحديد ما هو مفقود بالضبط من حيث الإجراءات المؤسسية والقدرات الفردية في أي إقليم بعينه أو أي بلدية بعينها. وسيطلب هذا الإطار بيانات نوعية وكمية على السواء، مع إجراء دراسات استقصائية ومقابلات باعتبارها أساليب واعدة لجمع البيانات. وبمجرد تحديد الاحتياجات، قد تكون حكومات المدن في وضع أفضل لجذب موظفي الخدمة المدنية المؤهلين، نظرا لاتساع مجموعة المواهب في أسواق العمل المحلية مقارنة بالبلديات الأصغر حجما. ولكن في كلتا الحالتين، سيتعين على الحكومات تشغيل نظم جذابة للموارد البشرية.

15 - ومع مراعاة أن تنمية القدرات يجب أن تكون في صلب الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الإدارات العامة، وأن المبادرات الوطنية لبناء القدرات ينبغي أن تشمل عموما موظفين عموميين في المستويات الحكومية الدنيا، يمكن للحكومات المحلية والإقليمية أن تستكشف خمسة أبعاد للعمل:

(أ) تطوير العقليات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الإدارات المحلية؛

(ب) تشجيع القادة والمديرين على ممارسة قدراتهم القيادية من خلال توفير الاستقلالية والأدوات والوسائل اللازمة؛

(ج) التركيز على جذب وتطوير المهارات والكفاءات المستعرة؛

(د) تعزيز فعالية ممارسات إدارة الموارد البشرية والقدرات الاستراتيجية لإدارة القوى العاملة؛

(هـ) إرساء إجراءات مؤسسية تقضي إلى التعاون والاتساق.

16 - وعلى الصعيد الدولي، يمكن للاستعراض الوطني الطوعي أن يكون بمثابة منبر لتبادل الآراء يشمل جميع مستويات الحكومة بدلا من الحفاظ على الاتجاهات الانعزالية من خلال استعراضات محلية طوعية منفصلة.

أمثلة محددة

17 - توفر "خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أوروبا" التوجيه لتنفيذ تلك الأهداف، وتحدد العوامل المسرعة للسياسات، ولكنها تشير أيضا إلى التحديات المطروحة، من قبيل الافتقار إلى التعاون بين الإدارات والشرابات مع أصحاب المصلحة الخارجيين والمهارات المتوفرة لدى الموظفين العموميين، وهي التحديات التي تواجه بصفة خاصة عملية جمع الأدلة وتفسيرها واستخدامها بشكل منهجي في وضع السياسات.

(6) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "Changing Mindsets to Realize the 2030 Agenda for Sustainable Development: How to Promote New Mindsets and Behaviours in Public Institutions to Implement the Sustainable Development Goals (2021)".

- 18 - واعترفت وزارة العمل والعدالة الاجتماعية في رومانيا بمهنة الخبير في التنمية المستدامة، وهي فئة مهنية جديدة يتوقع أن تعزز قدرة البلد على إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياسته العامة.
- 19 - ووضعت مبادرة التدريب في مجال أهداف التنمية المستدامة التي أطلقها معهد التنمية الألماني من أجل تعزيز دور القطاع العام في تنفيذ خطة عام 2030، مع التركيز على كسر طوق العقليات الانعزالية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل.

باء - وضع سياسات سليمة

- 20 - السياسة العامة هي نتاج عملية معقدة تتألف من العديد من القرارات التي يتخذها مختلف الأفراد والكيانات داخل الحكومة. بيد أن هذه القرارات تتأثر أيضاً بجهات أخرى تعمل خارج الحكومة. وثمة نموذج تقليدي يميز تلك العملية وهو ما يسمى بدورة السياسات، التي تشمل وضع جدول الأعمال، وصياغة السياسات، واتخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات، وتقييم السياسات⁽⁷⁾.
- 21 - ويمكن أن يكون إعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها نقطة انطلاق مفيدة. والأهداف والغايات متنوعة ومعقدة ومتشابكة، مما يجعلها تحدياً في وجه تنفيذ السياسات. ومن المستحيل التصدي لها جميعاً في نفس الوقت ببذل نفس الجهود سواء على الصعيد الوطني أو دون الوطني. ولا بد من إعطائها الأولوية، استناداً إلى معايير سليمة، مثل نسب العائد إلى التكاليف والمفاضلة بين الغايات⁽⁸⁾. والتشاور المكثف مع أصحاب المصلحة الرئيسيين أمر هام لتحقيق تلك العملية.
- 22 - إن توليد الأفكار على نحو مفتوح وبالاستناد إلى الأدلة هو سمة أساسية من سمات وضع السياسات السليمة. وتكتسي الأفكار المبتكرة في مجال السياسات أهمية حاسمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن تحل أحياناً معضلات السياسات الراسخة والمستعصية. وهي تتخذ أشكالاً متنوعة، مثل الشراء الأكثر ذكاء وإنشاء منصات رقمية وتقديم خدمات تتمحور حول المواطنين⁽⁹⁾. وقد تحتاج الإدارات العامة، في سعيها لإيجاد حلول مبتكرة، إلى النظر إلى ما هو أبعد من درايته بالمسائل الداخلية والبحث عن إجابات تشمل أصحاب المصلحة الآخرين، مثل موظفي الخطوط الأمامية، والفئات السكانية المتضررة، والأوساط الأكاديمية، ومراكز الفكر⁽¹⁰⁾. ومن المهم أن تكون هناك عملية تقييم قائمة على الأدلة لضمان جودة الأفكار وملاءمتها.
- 23 - وينبغي دعم خيارات السياسات القائمة على الأدلة بتصميم السياسات بدقة. وينطوي ذلك على تحديد وتقييم مسارات عمل بديلة متاحة لمعالجة مشكلة من المشاكل التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي ترجمة ذلك إلى خطوات عملية، من خلال تقييم إيجابيات وسلبيات جميع الأدوات المتاحة واختيار أكثر الخيارات فعالية، بما في ذلك خيار عدم التدخل. ويتعين على واضعي السياسات تجنب الميل

Michael Howlett, M. Ramesh and Anthony Perl, *Studying Public Policy: Policy Cycles and Policy Subsystems*, 3rd ed. (Oxford University Press, 2009).

Finn Kydland and others, "Smart development goals: to get the biggest bang for every buck, paint a bull's eye on 19 specific targets", *The Times of India*, 25 April 2015.

European Commission, *Powering European Public Sector Innovation: Towards a New Architecture – Report of the Expert Group on Public Sector Innovation* (Luxembourg, 2013).

(10) المرجع نفسه، (2017) "Quality of public administration: a toolbox for practitioners".

الطبيعي إلى اختيار أداة السياسات المتوفرة في الحال وتجاوز التحليل التقني بتحديد الخيارات التي تكون ممكنة من الناحية التقنية إلا أنها قد تواجه قيودا سياسية أو إدارية.

24 - والمشاركة الخارجية المتجاوبة خطوة حاسمة في وضع السياسات السليمة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد منظور المساواة بين الجنسين وتطبيق سياسة الشمول صانعي القرار على فهم احتياجات الفئات الاجتماعية الهامة على نحو أفضل والتصدي لها على نحو أكثر فعالية. وتتيح منظمات المجتمع المدني منبرا للمجتمعات المحلية وجماعات المصالح لكي تعبر عن آرائها، وكثيرا ما يكون ذلك في مجالات محددة من مجالات السياسة العامة. ويعزز التواصل معها الشفافية والنزاهة والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة، وهو أمر ضروري لوضع سياسات جيدة.

25 - ومن المهم توضيح توزيع الأدوار بين الحكومات المركزية ودون الوطنية وما يقابل ذلك من أشكال المساءلة. وعند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أضحت تنسيق السياسات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والإقليمية لتحقيق مزيد من الاتساق في السياسات يكتسي أهمية خاصة في العديد من البلدان، ويعزى ذلك جزئيا إلى ظهور تحديات شاملة فيما يتعلق بالسياسات وتكاثر الهياكل الإدارية المنشأة للتصدي لهذه التحديات. وتتمثل إحدى الخطوات الهامة في توضيح الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات المركزية والمحلية وما يقابلها من أشكال المساءلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لصناع السياسات في الحكومة المركزية أن يعملوا بشكل خلاق مع الحكومات المحلية والإقليمية وأن يحافظوا على ما يكفي من المرونة لتكييف السياسات المركزية مع الظروف المحلية المتغيرة.

26 - كما أن إنشاء آليات فعالة لإبداء الآراء والتقييم يزيد من تعزيز وضع السياسات السليمة. ونظرا لتعقيدات الحياة اليومية، في ظل الخيارات المعقدة والقرارات الصعبة والنتائج غير المتوقعة، فإن حلقة تبادل الآراء ضرورية "لإعتماد وتكييف" العملية السياسية مع مرور الوقت. وفي حين أن تقييم نجاح أو فشل سياسات محددة قد يكون مهما، فإن أهم دور تؤديه آليات إبداء الآراء هو التعلم في مجال السياسات، أي العواقب المقصودة والتقدمية والمعرفية للتنقيف الناجم عن تقييم السياسات. وعادة ما تتطوي آليات إبداء الآراء عن السياسات على الرصد والتقييم في مرحلة التنفيذ، ولكن ينبغي لها أن تشمل العملية السياسية برمتها لكي تكون مفيدة في التعلم في مجال السياسات.

جيم - التعاون

27 - إن التعاون لا يوصى به للحكومات دون الوطنية فحسب، بل لقد ثبت أيضا أنه من العناصر التمكينية الرئيسية للتصدي لبعض أكبر التحديات في عصرنا، مثل الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ.

28 - ويهدف مبدأ التعاون إلى تشجيع جميع مستويات الحكومة على العمل معا والتنسيق فيما بينها، والتعاون في نفس الوقت مع الجهات من غير الدول في جميع القطاعات، لمعالجة المشاكل بصورة مشتركة، بما في ذلك عن طريق تحديد العوامل المحفزة. وفي معظم الحالات، لا تملك الحكومات دون الوطنية الاختصاصات القانونية والهياكل البيروقراطية والقدرات التقنية والموارد المالية اللازمة للتصدي لمختلف التحديات التي يواجهها مواطنوها يوميا. ومن ثم، فإن التعاون المثمر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الحكومة الوطنية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، يمثل عنصرا حاسما في تقديم الخدمات العامة بفعالية. وعلاوة على ذلك، يستفيد تصميم السياسات أيضا من بناء الشراكات.

- 29 - وقد أثبتت جائحة كوفيد-19 أن الحكومات دون الوطنية التي تعاونت مع أصحاب المصلحة الآخرين تعاملت مع الفيروس وآثاره المدمرة بطريقة أكثر فعالية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مشروع الوحدة المتصلة المعنية بأمراض الجهاز التنفسي، وهو مبادرة غير ربحية يدعمها العديد من أصحاب المصلحة لإعادة استخدام حاويات الشحن كحجيرات تضم وحدات العناية المركزة القابلة للنشر بسرعة.
- 30 - ومن العناصر التي قلما تناقش التعاون بين مستويات الحكومة للاستفادة من الميزة النسبية وكفاءة التنسيق الفعال، بما يتيح أيضا تجميع الموارد والمعارف وأفضل الممارسات أو تبادلها، مما يهيئ الظروف المواتية للابتكار والتوسع والإبداع المشترك. ويتطلب ذلك بناء أطر مؤسسية، مثل مجلس رؤساء الحكومات دون الوطنية أو الأفرقة العاملة المعنية بقطاعات معينة، وإضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات الحوار.
- 31 - وفوائد التعاون واضحة. غير أن العديد من الحكومات دون الوطنية، ولا سيما حكومات المدن الوسيطة والصغيرة في العالم النامي، تجد صعوبة في بناء خطط فعالة للتعاون فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، نظرا لانخفاض تركيز الشركات الخاصة والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي دعمها بتعزيز القدرة على تحديد وتصميم مبادرات مبتكرة، إلى جانب توفير ما يكفي من الحوافز لاجتذاب أصحاب المصلحة الرئيسيين وإشراكهم في جهود التعاون المجدية. ويمكن أن يؤدي التعاون الدولي والمساعدة التقنية وتبادل المعارف والقيام باستثمارات في مجال الربط الشبكي دورا محوريا في السعي إلى تحقيق هذه الأهداف.

ثالثا - تعزيز المساءلة على الصعيد دون الوطني

ألف - النزاهة

- 32 - النزاهة ضرورية للحكم الفعال وبناء مؤسسات قوية ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة على جميع المستويات، بما يتماشى مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية. وهي تمثل هدفا رئيسيا يتمثل في العمل على تحسين تقديم الخدمات. إن الإخلال بالنزاهة العامة يقوض التقدم المحرز نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن تكون له عواقب كبيرة، مثل عدم فعالية الحكومة، والفساد، وعدم كفاية الخيارات السياسية، وعدم الإنصاف في توزيع الموارد⁽¹¹⁾. بيد أن البلدان تواجه عقبات مختلفة، مثل قضايا الموارد البشرية، والقيود المفروضة على التمويل، وانعدام التنسيق بين المستويين الوطني ودون الوطني، وعدم المساواة، وغياب المساءلة⁽¹²⁾.
- 33 - والحكومات المحلية والإقليمية هي في مقدمة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة الرئيسية. كما أنها مسؤولة عن مساعدة المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث والأزمات عند وقوعها، مع الإبقاء على خطط التعافي، مثلما حدث أثناء جائحة كوفيد-19. ولتعزيز عملية التنمية المحلية، من المهم ضمان أن

(11) انظر أيضا: OECD, *OECD Public Integrity Handbook* (Paris, 20 May 2020).

(12) انظر أيضا: Louis Meuleman, "Public administration and governance for the SDGs: navigating between change and stability", *Sustainability*, vol. 13, No. 11 (2021), pp. 5-7.

تتمكن الحكومات المحلية والإقليمية من تحقيق ذلك بنزاهة، وبالتالي تعزيز الإدارة العامة السليمة مع الاستفادة على أفضل وجه من الموارد الشحيحة المتاحة.

34 - وفي معظم البلدان، يوجد إطار قانوني وسياساتي لتعزيز النزاهة، ولكن عادة ما تكون الإجراءات غير الرسمية المحلية والمعايير الاجتماعية أقوى بكثير من المبادئ التوجيهية الوطنية، بل إنها تتعارض معها، مما يجعل تغيير المعايير المحلية أمرا صعبا. ولذلك، يلزم تكييف سياسات النزاهة الوطنية مع التحديات والاحتياجات المحددة للحكومات دون الوطنية نتيجة ممارسة تجري من القاعدة إلى القمة ويشارك فيها جميع أصحاب المصلحة⁽¹³⁾.

35 - ويتطلب تعزيز النزاهة تحديد التحديات التي تواجه الترتيبات القائمة التي تضطلع بها الحكومات المحلية والتهغرات التي تشوبها. كما يتطلب إطارا قانونيا قويا، ووضع ضوابط وموازن لمكافحة الفساد بجميع أشكاله، إلى جانب تعزيز الرقابة على المؤسسات العامة على جميع المستويات بدعم من القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويمكن أيضا أن تكون الدراسات الاستقصائية لتصوير المواطنين لدور المؤسسات التنظيمية مفيدة، ويمكن أن تُستخدم في جمع البيانات. ويمكن أن يؤدي شح الموارد ومدى توافر البيانات المجدية اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بوضع السياسات والرصد والاستثمار إلى تأخير تنفيذ خطط الإصلاح المتصلة بالنزاهة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

36 - وبالإضافة إلى الضغوط الداخلية الرامية إلى تعزيز النزاهة العامة، أدت الضغوط الخارجية، مثل الضغوط التي يمارسها المانحون الدوليون، إلى زيادات في بعض الاستثمارات الحكومية في المبادرات والأدوات المتصلة بالنزاهة بهدف التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، اتخذت حكومات عديدة خطوات لتعزيز ممارسات الحوكمة الفعالة وضمان تعميم النزاهة على جميع المستويات، وإرساء مسؤوليات واضحة وتعزيز آليات التنسيق الرأسي والأفقي.

37 - ولا بد من تشجيع البيانات التمكنية وزيادة التعاون من أجل تعزيز الشفافية والنزاهة على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمكن القيام بذلك عن طريق آليات الرصد عن كثب والإبلاغ المتصلة بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة والتي تسلط الضوء على التقدم المحرز وتعرض دراسات الحالات الفردية وأفضل الممارسات.

38 - إن أنشطة بناء القدرات وحملات التوعية التي تدمج عناصر النزاهة على الصعيدين الوطني والمحلي ضرورية لتحسين فهم مخاطر الفساد وتعزيز ممارسات الحوكمة الفعالة. ويدعم الاشتغال على عقلية موظفي الخدمة المدنية ووضع حوافز من خلال التعزيز الإيجابي خلق ثقافة النزاهة داخل المنظمات العامة. كما يمكن أن تكون مكافأة موظفي الخدمة المدنية على سلوكهم في مجال تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة، بالاستناد إلى مدونة لقواعد السلوك وميثاق للمواطنين، فعالة أيضا.

أمثلة محددة

39 - في بيرو وتونس وكولومبيا ومصر، تطرح أكبر تحديات الفساد على الصعيد دون الوطني، الذي يعاني من نقص القدرات المالية والتقنية. وتلتزم هذه البلدان التزاما كاملا بمتابعة الإصلاحات القوية وتنفيذ

Alain Hoekstra and Muel Kaptein, "The institutionalization of integrity in local government", *Public Integrity*, vol. 15, No. 1 (winter 2012/13).

المبادرات الجديدة، وقد عززت دعمها المحلي من خلال إنشاء وكالات ووحدات متخصصة. فعلى سبيل المثال، أنشأت كولومبيا لجانا إقليمية للأخلاق، في حين أنشأت بيرو لجنة لمكافحة الفساد. وأنشأت مصر مؤسسات تنظيمية، مثل هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووكالة لحماية المستهلك. وتقوم حكومة مصر، باستخدام لوحة متابعة إلكترونية، برصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر مختلف الوزارات والمحافظات.

باء - الشفافية

40 - يشكل مبدأ الشفافية عاملاً محفزاً رئيسياً لترسيخ الديمقراطية المحلية، وتعزيز احترام الحكم الديمقراطي الرشيد، ومنع الفساد ومكافحته، وضمان فعالية الخدمات العامة، وكفالة تحسين عملية صنع القرار وزيادة ثقة الجمهور في المؤسسات، تمشيا مع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

41 - ولذلك فإن مبدأ الشفافية على الصعيد دون الوطني يكتسي أهمية قصوى. وقد أسندت للمؤسسات العامة دون الوطنية اختصاصات ومهام وأدوار ومسؤوليات هامة، وهي تستخدم المال العام وتدير الإدارات العامة والمالية العامة. ولذلك ينبغي مساءلتها أمام الجمهور. ومن أجل ضمان هذه المساءلة وتهيئة الظروف المواتية، يجب أن تتسم الإجراءات العامة على الصعيد دون الوطني بالشفافية.

42 - وينفذ مبدأ الشفافية في العديد من البلدان على الصعيد دون الوطني، وهناك عدة ممارسات جيدة⁽¹⁴⁾. ومع ذلك، يواجه إعمال هذا المبدأ بعض العقبات التي تستلزم اتخاذ إجراءات سريعة. وكخطوة أولى، ينبغي تحديد مجالات الكفاءات والمسؤوليات في مختلف مستويات الحكم بوضوح، سواء أفقياً أو رأسياً، لأنها يمكن أن تتباين إلى حد كبير وأن تتداخل أحياناً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان ثلاثة عناصر حاسمة للشفافية: الأهمية والموثوقية والانتظام.

43 - ويمكن تقسيم الشفافية إلى أربع فئات مختلفة: أطر الحصول على المعلومات؛ والإفصاح الإلزامي؛ والإفصاح الاستباقي الطوعي، بما في ذلك البيانات الحكومية المفتوحة؛ والشفافية المالية وشفافية الميزانية⁽¹⁵⁾. وتغطي هذه الورقة ثلاثة من هذه المجالات بصورة موجزة.

44 - إن الحصول على المعلومات مبدأ أساسي يمثل جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو في نفس الوقت حجر الزاوية لا للحكومة الفعالة فحسب، بل ولانخراط المواطنين ومشاركتهم ومنع الفساد ومكافحته أيضاً. وهو يعرف أيضاً تحت مسمى الحق في الحصول على المعلومات أو حرية المعلومات، وهو لبنة أساسية في الحكومة المنفتحة. وفي حين اعتمدت أكثر من 132 دولة عضواً ضمانات دستورية أو سنت قوانين تتعلق بالحصول على المعلومات، وهو ما يعد خطوة كبيرة إلى الأمام، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتوسيع نطاق هذا الحق الأساسي ليشمل جميع البلدان⁽¹⁶⁾. وإلى جانب وجود إطار قانوني لضمان الحصول على المعلومات، فإن تهيئة بيئة ملائمة للتنفيذ

(14) انظر، على سبيل المثال: Council of Europe, Centre of Expertise for Local Government Reform, “12 principles of good democratic governance”, and the European Label of Governance Excellence.

(15) *World Public Sector report 2019 – Sustainable Development Goal 16: Focus on Public Institutions* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.H.1).

(16) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, “Building back better with access to information”, symposium, 28–29 September 2021.

الفعال أمر بالغ الأهمية. وينبغي النظر في المعايير والتوصيات الدولية واستخدامها على نطاق واسع، بما في ذلك أقصى درجات الإفصاح، وتعزيز الشفافية الإدارية، وتكلفة الحصول على المعلومات، وافتتاح الجلسات، وحماية المبلغين عن المخالفات⁽¹⁷⁾.

45 - ويشجع على إضفاء الطابع المحلي على الشراكة من أجل حكومات منفتحة. ومنذ عام 2011، تهدف الشراكة إلى تعزيز الحكم الرشيد، وتحسين عمليات صنع القرار، وزيادة ثقة الجمهور، ومنع الفساد والتخفيف من حدته، وزيادة فعالية الخدمات العامة. وفي عام 2016، وقعت 14 حكومة دون وطنية الإعلان دون الوطني للحكومة المنفتحة، والتزمت بتعزيز ثقافة عالمية للحكومة المنفتحة تمكّن المواطنين وتقدّم لهم الخدمات وتنهض بمثل حكومة القرن الحادي والعشرين المنفتحة والقائمة على المشاركة.

46 - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون المستويات دون الوطنية شفافة فيما يخص ميزانياتها على غرار الحكومات الوطنية، بل وينبغي أن تكون أكثر شفافية منها، وذلك من خلال توفير معلومات كاملة ودقيقة وحسنة التوقيت ويسهل فهمها عن الميزانية. ولن يتسنى للمواطنين التأثير على مدى كفاءة عملية جمع الأموال العامة وإنفاقها، ومساءلة الحكومات المحلية، وبالتالي الحد من أعمال الفساد المحتملة، إلا من خلال الشفافية الكاملة في الميزانية. ويمكن للحكومات دون الوطنية، من خلال تحسين شفافية ميزانياتها، أن تتبّع بشكل أفضل ما تحرزه من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن تجتذب التمويل وتكسب ثقة المواطنين والشركاء. وتمثل الميزنة التشاركية نهجا هاما آخر يُستخدم لتعزيز شفافية الميزانية، وهو ما يتيح للمواطنين المعلومات المتيسرة والشاملة والموثوقة اللازمة لفهم وفحص كيفية إعداد الميزانيات وتخصيصها وإنفاقها.

47 - وأخيرا، فإن التحول الرقمي على المستوى دون الوطني هو في الوقت الحاضر من بين الأولويات الاستراتيجية للعديد من الحكومات. وقد أضحت الحكومات المحلية والإقليمية قادرة على نحو متزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين إدارتها وتوفير معلومات موثوقة ومتيسرة في الوقت المناسب لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وثمة دعوة إلى بلورة رؤية مشتركة لمشاريع الحكومة الإلكترونية المحلية، التي ستشرك جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتتمحور حول الإنسان بدلا من أن تتمحور حول التكنولوجيا، ولا تترك أحدا خلف الركب⁽¹⁸⁾.

أمثلة محددة

48 - تقدم منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في أفريقيا، إلى جانب الشركاء في الكاميرون والسنغال، التعلم من الأقران والتدريب وبناء القدرات للمسؤولين المنتخبين محليا ومديري الأقاليم والميسرين بشأن الميزنة التشاركية، بما في ذلك من خلال التعلم الإلكتروني.

49 - وفي المغرب، يجري تنفيذ استراتيجية بشأن التحول الرقمي على الصعيدين المحلي والإقليمي للفترة 2021-2023، تدعو إلى مساهمة الذكاء الجماعي لجميع أصحاب المصلحة، مع التركيز على الحوكمة والبنية التحتية والموارد البشرية ومنصات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

(17) انظر أيضا: E/CN.4/2000/63، الفقرة 43.

(18) انظر أيضا: مسح الحكومة الإلكترونية 2020: الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.20.II.H.1).

جيم - الرقابة المستقلة

50 - قد يختلف الإنفاق الحكومي دون الوطني باختلاف البلد والإقليم. فعلى سبيل المثال، يبلغ الإنفاق الحكومي دون الوطني 6 450 دولاراً للفرد في المتوسط بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو ما يمثل 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 40 في المائة من مجموع النفقات العامة. وفي تلك البلدان، تتراوح الحصة دون الوطنية من مجموع الإنفاق العام بين أقل من 10 في المائة في اليونان وأيرلندا وما يقرب من 80 في المائة في كندا.

51 - وتقع على عاتق الحكومات دون الوطنية مسؤوليات عديدة، بما في ذلك في القطاعات الحيوية، مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه والكهرباء والنقل الحضري، مما يجعل الرقابة المستقلة ضرورية. وحفاظاً على الثقة في الحكومة، ينبغي لجهات الرقابة أن تتصرف وفقاً لاعتبارات مهنية محضة وبمعزل عن أي من الجهات الأخرى وتأثيرها. ولا تزال هناك تساؤلات بشأن الأشكال التي ينبغي أن تتخذها هذه الرقابة المستقلة وكيفية ضمان طابعها المهني والمستقل.

52 - ووفقاً للميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، فإن أي إشراف إداري على أنشطة السلطات المحلية لا يهدف عادة إلا إلى ضمان الامتثال للقانون والمبادئ الدستورية. كما أكد إعلان ليما بشأن المبادئ التوجيهية النازمة لقواعد مراجعة الحسابات لعام 1977 على ضرورة استقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وأعضائها. غير أن 52 في المائة فقط من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أبلغت عن وجود إطار قانوني يحمي استقلالها حماية كاملة على الصعيد الوطني، ولا يزال يشكل ذلك أحد الشواغل الرئيسية. وفي حين أن مهنة مراجعة الحسابات نفسها قد تكون لها معايير ذات صلة بإدارة الجودة تدعم الرقابة المستقلة، يمكن للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة أن تواصل بحث المسائل المتعلقة بالاستقلال القانوني والتشغيلي والمالي لمهام الرقابة على الصعيد دون الوطني.

53 - كما أن الرقابة الخارجية مطلوبة، على الأقل لضمان أن تنعكس الشرعية والكفاءة في الإجراءات الحكومية دون الوطنية. وفي معظم البلدان، تكفل هذه الرقابة الخارجية الاختصاصات المسندة إلى الهيئات المعنية لهذا الغرض، مثل المدعين العامين أو الوكالات المتخصصة من قبيل مكاتب المشتريات العامة. وعادة ما تتولى مؤسسات وطنية لمراجعة الحسابات الرقابة الخارجية على الكفاءة. وفي البلدان الاتحادية أو التي تتسم بدرجة عالية من اللامركزية، هناك مؤسسات دون وطنية لمراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم المؤسسات الوطنية العليا لمراجعة الحسابات باستعراض المسائل دون الوطنية في عمليات مراجعة الحسابات التي تصدرها كلما كان ذلك مناسباً.

54 - وينبغي للحكومات دون الوطنية أيضاً أن تدير وتستخدم هيئات الرقابة "الداخلية" الخاصة بها، وأن تؤدي مهام مراجعة الحسابات والرقابة. وهي تختلف باختلاف البلدان ويمكن أن تواجه مشاكل بالغة الأهمية فيما يخص التنفيذ، مثل ضمان الرقابة المهنية والمستقلة في البلديات الأصغر أو في البلدان المجزأة بدرجة كبيرة. وبما أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع، فإن الدول بحاجة إلى محاولة إيجاد حلول خاصة بها، تبعا للظروف الوطنية والمحلية، التي تستند في أحسن الأحوال إلى أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم.

55 - وتعاني بعض الحكومات دون الوطنية من تضخم الضوابط والرقابة وعمليات مراجعة الحسابات من جانب هيئات مختلفة، مثل دواوين المحاسبة ودواوين المحاسبة الإقليمية وهيئات التفتيش المالي، وذلك في غياب الاتساق والتناسك والتنسيق والتكامل فيما بينها. فالكثير من السيطرة قد يُفسد السيطرة، وحتى

المؤسسات المسؤولة عن المراقبة ومراجعة الحسابات والرقابة يجب أن تخضع هي نفسها للمساءلة وأن تخضع لآليات الرقابة من جانب هيكل مستقلة تكون فوق كل الشبهات.

56 - وأخيراً، فإن الافتقار إلى التأهب والوعي والمعلومات والمعارف والكفاءات والمهارات والدراية الفنية يدفع المسؤولين المنتخبين محلياً أو مديري الأقاليم إلى ارتكاب أعمال مخالفة للقانون، مما يجعلهم عرضة للرقابة ولمراجعة الحسابات التي قد تؤدي إلى فرض عقوبات صارمة. ومن الأهمية بمكان تمكين المستوى دون الوطني من السماح للمسؤولين المنتخبين محلياً ومديري الأقاليم، فضلاً عن الموظفين، بأن يكونوا على دراية بواجباتهم ومسؤولياتهم.

رابعاً - تعزيز الشمول على الصعيد دون الوطني

ألف - عدم ترك أي أحد خلف الركب

57 - يتجلى مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في الوعد بتوفير المنافع العامة لجميع الأفراد، بغض النظر عن نوع الجنس أو الانتماء الإثني أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو السن أو الإعاقة. ويعني ذلك إفصاح المجال لتشجيع مشاركة الجمهور على نطاق كبير في الحوار السياسي ووضع السياسات، فضلاً عن وضع آليات فعالة للمساءلة لتقييم فعالية المؤسسات العامة المحلية في معالجة حقوق واحتياجات أكثر الفئات ضعفاً. ولذلك، من المهم تحديد تلك الفئات الضعيفة بوضوح عن طريق أدوات جمع البيانات بتوافق الآراء وبالاستناد إلى حقوق الإنسان. ويتعين على المؤسسات العامة المحلية أن تستخدم البيانات الكمية والنوعية المصنفة لتعميم المساواة عند تخطيط سياساتها وبرامجها الإنمائية، بما في ذلك عن طريق استهداف أشد الناس فقراً للحد من فجوات عدم المساواة.

58 - وميزانية المؤسسات المحلية هي الأداة الرئيسية لتحقيق طموحات التنمية المستدامة، كما أنها تتيح القدرة على معالجة الاستبعاد وأوجه عدم المساواة. إن تخصيص بنود محددة في الميزانية لفئات ضعيفة مستهدفة بعينها يجسد التزام المؤسسات العامة بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويتعين مراجعة هذه البنود من الميزانية بانتظام لضمان عدم اقتصارها على تقديم الدعم اللازم للفئات الضعيفة فحسب، وتجاوز ذلك لدعم تمكين تلك الفئات وبناء قدراتها واكتفائها الذاتي في المستقبل. ويجب تمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية وتشجيعها على مراجعة الأداء الاجتماعي وتتبع النفقات من أجل مساءلة المؤسسات العامة المحلية.

59 - ويشترط مبدأ التفويض الإداري العام معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية على المستوى المباشر (أو المحلي) الأكثر اتساقاً مع حلها. ويتطلب إعمال هذا المبدأ وضع إجراءات السياسة الاجتماعية الفردية في يد الحكومات المحلية لكي تثبت في الإجراءات المناسبة. ولدى الحكومة المركزية القدرة على تنفيذ بعض تدابير السياسات الاجتماعية، ولكنها لا تملك في كثير من الأحيان القدرة أو الخبرة الكافية لمعرفة احتياجاتفرادى المواطنين وتقييمها. والسلطات المحلية على اتصال مباشر مع السكان المقيمين بدوائرها، بما في ذلك أكثر الفئات ضعفاً، من خلال الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الخطوط الأمامية، في الوقت الذي تقوم فيه أيضاً بإعداد البيانات. ولذلك ينبغي لها أن تكون الهيئة الرئيسية لتقييم وفهم الاحتياجات المحددة للمواطنين الضعفاء والفئات الضعيفة.

60 - ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات محلية لأن لها جميعاً بعداً محلياً. وكما لاحظت مختلف الجهات الفاعلة العاملة مع الحكومات المحلية، فإن المدن والأقاليم هي التي يعالج فيها الفقر وأوجه عدم المساواة، وتقدم فيها الخدمات الصحية والتعليمية، وتجرى فيها حماية النظم الإيكولوجية، ويتوجب فيها ضمان حقوق الإنسان.

61 - وتؤدي الحكومات المحلية في كثير من الأحيان، على سبيل المثال، دوراً رئيسياً في ما يلي:

(أ) توفير الخدمات الأساسية للأطفال في المناطق الحضرية أو الريفية، وربط الفتيات والفتيان بالتسجيل القانوني، والطعام المغذي، والمياه المأمونة، والتعليم الجيد، والصرف الصحي، وغير ذلك من الخدمات، للحد من الفقر والضعف؛

(ب) ضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية الأساسية، بصرف النظر عن الحالة الصحية وقدرة الأفراد على الدفع؛

(ج) دعم إمكانية الحصول على سكن ميسور التكلفة بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون دفع أسعار العقارات في السوق أو رسوم الإيجار؛

(د) تنفيذ سياسات سوق العمل النشطة والاستثمار في الخدمات من أجل تنمية المهارات والإدماج الاجتماعي والحصول على عمل لائق لتحسين فرص العمل للمحتاجين (مثل التدريب اللغوي)؛

(هـ) تقديم الخدمات الأساسية للمسنين أو الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل طائفة واسعة من خدمات الرعاية الاجتماعية، التي يفضل تقديمها في سياق الأسرة، وفقط إذا لم يكن ذلك ممكناً في مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

(و) تهيئة ظروف مواتية للمواطنين الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية والأقليات، مثل المهاجرين واللاجئين والمشردين.

62 - ونظراً لأن الحكومات المحلية تفهم الاحتياجات الفردية، فإنها هي الأقدر على تجريب واختبار نهج مبتكرة وتجريبية في مجال السياسات الاجتماعية. ويمكن للحكومات المحلية والإقليمية أن تستفيد من التعلم المتبادل والتعلم من الأقران إلى جانب هيئات الحكم الذاتي المحلية الأخرى، من خلال التعاون اللامركزي، على سبيل المثال، أو شركاء محددين، مما يؤدي إلى نقل السياسات ومحاكاة الممارسات الجيدة. كما أن لديها أفضل قدرة على جمع البيانات والمعارف والمعلومات المحلية التي يمكن استخدامها في وضع السياسات الاجتماعية القائمة على الأدلة.

63 - وتتمتع الحكومات المحلية بالقدرة على الجمع بين مصادر التمويل المختلفة ومزجها. ويتمثل دور الحكومة المركزية في ضمان آليات فعالة للامركزية المالية لتخصيص الموارد الكافية لتمكين الحكومات المحلية من تنفيذ تدابير السياسة الاجتماعية الفردية، وضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب.

مثال محدد

64 - الاتفاق العالمي للمدن الشاملة والمجهزة بتيسيرات تلائم احتياجات الجميع هو اتفاق بين المدن في جميع أنحاء العالم للتعاون من أجل تحسين الإدماج والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والتصميم العالمي - وهي التزامات متضمنة في أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاقية حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة، وإطار المدن الرفيعة بالمسنين الذي وضعته منظمة الصحة العالمية - من أجل تأكيد حقوق جميع المواطنين والفئات الضعيفة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

باء - عدم التمييز

65 - يرتبط مبدأ عدم التمييز ارتباطاً مباشراً بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. وهو يشير إلى المساواة بين جميع الأفراد والفئات في الحقوق وفي الحصول على الخدمات العامة، بغض النظر عن نوع الجنس أو الانتماء الإثني أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي أو السن أو الإعاقة، على النحو المحدد في معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة.

66 - وتمثل النساء والفتيات أكثر من نصف سكان العالم، كما يمثلن واحدة من أكثر الفئات عرضة للتمييز، حيث تسود القوالب النمطية والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية السلبية في العديد من البلدان التي تغذي الممارسات التمييزية وتحد من قدرة النساء والفتيات على إعمال حقوقهن إعمالاً كاملاً. والعنف الجنساني هو أكثر أشكال التمييز انتشاراً ضد النساء والفتيات، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضع الإنمائي للبلدان. وكثيراً ما يتفاقم التمييز الجنساني على المستويات دون الإقليمية، بسبب ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض معدلات التعليم، والنقص في الانفتاح على التقدم، واستمرار المعتقدات والمواقف الأبوية الراسخة.

67 - وتحمل المؤسسات دون الإقليمية مسؤولية مجموعة من الخدمات الحيوية التي تؤثر على الحياة اليومية للنساء والفتيات، ويجب أن يكون مبدأ عدم التمييز أحد مبادئها الأساسية، مما يمهد الطريق لتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تخدم النساء والفتيات والشباب والمعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة بصورة عادلة. ومن المهم رصد تنفيذ مبدأ عدم التمييز عن كثب عن طريق كفالة وضع أحكام ولوائح وقوانين للميزانية من أجل تقديم الخدمات إلى جميع شرائح الشعب، مع إيلاء اهتمام خاص لجميع أشكال الضعف.

مثال محدد

68 - أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حملة توعية الجمهور بالجائحة الخفية، مع التركيز على الزيادة العالمية في العنف المنزلي وسط الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

جيم - المشاركة

69 - مبدأ المشاركة مهم على الصعيد الوطني، ولكنه ربما يكون أكثر أهمية وتعقيداً على الصعيدين دون الوطني والمحلي. وينبغي إشراك جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والأعمال التجارية والنقابات، في إدارة الشؤون العامة لكي تزدهر الديمقراطية. والمواطنون الملتزمون بالقيم الديمقراطية، المدركون لواجباتهم المدنية والنشطون في الحياة العامة، هم شريان الحياة لأي نظام ديمقراطي.

70 - ويمكن أن تتخذ المشاركة على الصعيدين دون الوطني والمحلي أشكالاً عديدة، وأن تعتمد على العديد من الأدوات. وهي تشمل في قاعدتها نهجاً موحدة لتمكين المواطنين والمجتمعات المحلية وتنمية الديمقراطية المحلية باستخدام أدوات مثل الجلسات المفتوحة وجلسات الاستماع، واللجان الاستشارية، وحلقات العمل التفاعلية، والمقابلات، والاستبيانات، ومجموعات التركيز، والتشخيص التشاركي لتحديد شواغل وأفضليات الجمهور ومعالجتها من خلال اتخاذ قرارات مستتيرة. كما تشمل المشاركة تعزيز أشكال التعبير

عن الاهتمام الديمقراطي من قبل المواطنين من خلال التصويت وتنظيم الاحتجاجات والعرائض والحملات وكتابة المدونات والعديد من القنوات الأخرى.

71 - والحكومات المحلية والإقليمية مسؤولة عن مجموعة من الخدمات الحيوية للناس والشركات في مجالات محددة - فالمشاركة الفعالة كفيلة بضمان صياغة السياسات دون الوطنية والمحلية صياغة جيدة وتقديم الخدمات العامة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وينبغي دعم استخدام الوسائل الديمقراطية المذكورة آنفاً على الصعيدين الوطني والدولي، كضمان للتنمية الديمقراطية.

72 - وثمة استراتيجيتان شائعتان الاستخدام تعتبران حاسمتين على الصعيد المحلي، وهما الميزنة التشاركية والتنمية التي تقودها المجتمعات المحلية. وتناقش الميزنة التشاركية في الورقة المتعلقة بالميزنة الشفافة والقائمة على المشاركة دعماً لأهداف التنمية المستدامة التي أُعدت للدورة الحالية للجنة (E/C.16/2022/6).

73 - وترتبط التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية بالإبداع المشترك، الذي يشمل، في جملة أمور، عملية استحداث وتصميم الخدمات العامة⁽¹⁹⁾. والكثير من أنشطة الإبداع المشترك، إن لم يكن معظمها، يبادر بها المجتمع المدني بل ومنظمات القطاع الخاص. وينبغي تشجيع الحكومات المحلية وتحفيزها مالياً على استخدام هذا النوع من المبادرات لتحسين نوعية الحياة المحلية - من خلال الدعم والحوافز من جانب المستويات العليا أو الجهات المانحة. ويمكن أن تسير أنشطة الإبداع المشترك بسلاسة في الأماكن التي يكون فيها لدى الموظفين الحكوميين موقف إيجابي تجاه مشاركة المواطنين وييدي فيها المواطنون استعدادهم للمشاركة. ويمكن أن تكون العقبة الحاسمة هي الافتقار إلى الدعم المالي الطويل الأجل للسماح بمثل هذا الإبداع المشترك أو الإنتاج المشترك للخدمات.

74 - ويتمثل شكل ثالث وبالغ الأهمية من أشكال المشاركة في ممارسة عمليات مراجعة الأداء الاجتماعي، وهي آليات فريدة للمشاركة، تتيح للمواطنين مساءلة الحكومات والمؤسسات، وتتطوي على تتبع المواطنين للنفقات الحكومية وتحقيقهم منها من خلال إنشاء منبر عام - جلسة الاستماع العلنية. وتشكل عمليات مراجعة الأداء الاجتماعي جزءاً من تقليد المشاركة الاستباقية للمواطنين في رصد الميزانية، وقد برزت بوصفها منابر هامة للحكومة القائمة على المشاركة. ويمكن أن تعزز ممارسة عمليات المراجعة تلك إلى قانون الحق في المعلومات في الهند، وقد اعتُمدت لسد الفجوة بين الشفافية والمساءلة. وقد وثقت عدة دراسات تجريبية قوة وفعالية عمليات مراجعة الأداء الاجتماعي، ولا سيما تلك التي يقودها المجتمع المدني، في سياق تمكين المواطنين وإتاحة مستوى أعمق من المساءلة. وهي اليوم أداة تستخدم على الصعيد العالمي.

دال - التفويض

75 - مبدأ التفويض مبدأ أساسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث إن القرارات الجريئة اللازمة لتحقيقها لا يمكن الاضطرار بها إلا عندما يلمس المحكومون من الحكام التفهم والحرص على إشراكهم. ويدعو الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، ضمن جملة أمور، إلى مؤسسات فعالة على جميع المستويات، ومن العوامل المحددة لهذه الفعالية الطريقة التي تعمل بها المؤسسات معاً على مختلف المستويات.

OECD, "Knowledge co-creation in the 21st century: a cross-country experience-based policy report", (19)
OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 115 (June 2021)

76 - ومن أجل تعزيز حكومة تلبي احتياجات وتطلعات جميع الناس، ينبغي ألا تؤدي السلطات المركزية سوى المهام التي لا يمكن أداؤها بفعالية على المستوى المتوسط أو المستوى المحلي. وتشمل الاستراتيجيات ذات الصلة التي يشجع استخدامها النظام المالي الاتحادي، وتعزيز الحوكمة الحضرية، وتعزيز النظم المالية على مستوى البلديات والمستوى المحلي، وتعزيز القدرات المحلية على الوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها والتخفيف من حدة آثارها، والحوكمة المتعددة المستويات.

77 - ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، تنص معاهدة الاتحاد الأوروبي على التفويض بهدف ضمان اتخاذ القرارات على المستوى "الأنسب"، على أن المناسبة تشير إلى مدى قدرة كل مستوى من مستويات الإدارة على اتخاذ قرارات بشأن أي مسألة وتنفيذ السياسات ذات الصلة ومدى ملاءمتها لهذا الغرض.

78 - وتترجم السلطات الوطنية ودون الوطنية الطموحات العالمية الأوسع نطاقاً إلى مهام وإجراءات ملموسة، تحوّل إلى ولايات للتنفيذ على الصعيد المحلي. وتسمى هذه العلاقة بين المستويات العالمية والوطنية والمحلية الحوكمة المتعددة المستويات، وهي تعمل عادة بإحدى طريقتين: إما من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى.

79 - وقد أدى تمكين المستويات الفرعية للحكومة بالعديد من المدن إلى أن تصبح بؤراً للابتكار في مجال الاستدامة ودفعها إلى تشكيل شبكات محددة، مثل العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة. ويمكن أن يكون النهج المصمم من أسفل إلى أعلى مفيداً في تعزيز الحوكمة المحلية الشاملة للجميع، وتشجيع أخذ زمام المبادرة على الصعيد المحلي، وتعزيز الإنتاج المشترك وتكييف السياسات والخدمات. غير أن هذا النهج يمكن أن يكون بطيئاً في توسيع نطاق الممارسات الجيدة مقارنة بوفورات الحجم. كما يتطلب مستويات إدارية أعلى لتخفيف القيود المالية أو القانونية التي تواجهها المستويات الدنيا من الحكومة.

80 - ويمكن أن يُعرقّل مبدأ التفويض بسبب العقلية الهرمية السائدة إزاء مستويات الحكومة. وفي حين أن ذلك يمكن أن تكون له فوائد، مثل التأكيد على سيادة القانون، وتوفير هيكل واضح بمسؤوليات محددة، وتوفير الاستقرار، فإنه عادة ما يبطئ عملية التكيف. غير أن ذلك يمكن أن يكون أيضاً سمة إيجابية من سمات الحوكمة، لأن التغييرات المتكررة في السياسات والقوانين قد تؤدي إلى تعذر القدرة على التنبؤ لدى المواطنين والشركات.

81 - ويؤدي كلا النهجين لتوزيع الاختصاصات على المستويات الحكومية إلى بطء عملية نقل الأفكار: فالنظام الهرمي يمكن أن يكون بطيئاً في نقل الأفكار من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، في حين يميل التفويض إلى تأخير نقل الابتكارات من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وما بعده.

82 - ولا ينبغي الاقتصار على هاتين الطريقتين، حيث يجري تطوير نهج ثالث يمكن أن نطلق عليه تسمية "الحوكمة التعاونية والآنية المتعددة المستويات". وهو يتطلب من الهيئات الحكومية أن تبتعد عن أساليب عملها المألوفة حيث يطلب منها إنشاء آليات للتعاون الآني فيما بين جميع المستويات المعنية بالفضايا الملحة. ويمكن أن يشمل العمل معاً لمواجهة التحديات العاجلة في آن واحد، في جملة أمور، استخدام المنصات الرقمية لتلقي وجمع البيانات المتعلقة بالسياسات وتقديم الخدمات، وتتبع الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه التحديات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وقد أبرزت اللجنة هذا النهج الثالث في دورتها التاسعة عشرة. ويمكن الاطلاع على أمثلة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للممارسات الجيدة في

مجال أهداف التنمية المستدامة، في سياق جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وفي التقرير العالمي عن القطاع العام لعام 2018.

83 - ومن الأمثلة الجيدة التي يمكن التعلم منها مثلا الأفرقة المعنية بالملفات المشتركة بين الإدارات في السلطات الإقليمية والوطنية والمحلية المعمول بها في هولندا. ويمكن رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني من خلال جهود الحكومة المركزية أو هيكل الرصد دون الوطنية أو الهيكل والآليات المشتركة المتعددة المستويات، كما هو الحال في العديد من بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية.

84 - وختاماً، يتطلب التفويض الفعال توازناً بين النهج المصمم من أعلى إلى أسفل والنهج المصمم من أسفل إلى أعلى والنهج الآني إزاء الحوكمة المتعددة المستويات.

هاء - الإنصاف بين الأجيال

85 - لقد احتل مبدأ الإنصاف بين الأجيال بالفعل مكانة بارزة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992، قبل أن يدرج باعتباره أحد مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في عام 2018، وقد حظي بدعم من حركة مناصرة هامة تتألف من المجتمع المدني والخبراء دعت إلى تعزيز حقوق الأجيال القادمة من خلال ضمان التنمية المستدامة. واليوم، يأخذ أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحكومات المحلية والإقليمية، الإنصاف بين الأجيال في الاعتبار لتجنب نقل العواقب السلبية للتنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) غير المستدامة أو سوء الإدارة على جميع المستويات إلى الأجيال المقبلة.

86 - وهذا تحد رئيسي يهم إلى حد كبير الحكومات المحلية والإقليمية، لأنها الأقرب إلى السكان المحليين والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية، وكلها تتسم بالتنوع. كما أنها مسؤولة عن إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية العالمية وأبعادها الثلاثة، بما في ذلك دعم العمل المناخي وحماية التنوع البيولوجي. ويرتبط الاستثمار في الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمرافق الصحية والهيكل الأساسية، مقترنا باحتمال تراكم الديون، بقضايا الإنصاف بين الأجيال. ومع ذلك، فإن الحكومات المحلية والإقليمية لا تملك في كثير من الأحيان الرؤية أو القدرات اللازمة لدعم الأجيال المقبلة لأن نطاق ولايتها ومدها محدودان، من جملة أسباب أخرى.

87 - إن إبلاغ الحكومات المحلية والإقليمية، ولا سيما المسؤولين المنتخبين محلياً أو إقليمياً والإدارات العامة المحلية والإقليمية، بأهمية احترام وتنفيذ هذا المبدأ وتمكينها من متابعته ورصده وتقييمه، هو مسؤولية تقع على عاتق حكومات الدول والمنظمات الدولية المعنية، بدعم من أعمال الدعوة الهامة التي يقودها المجتمع المدني. وثمة حاجة أيضاً إلى دعم الحكومات المحلية والإقليمية لمواءمة ما تخطط له وما تقدمه من خدمات على نحو أفضل مع أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل، والتوفيق بين الحوكمة والإدارة على الصعيدين المحلي والإقليمي في الأجل القصير وبين مسؤوليتيها الأخلاقية والاجتماعية في الأجل الطويل.

88 - وفي حين لا يوجد حل وحيد يمكن تطبيقه في كل مكان، فإن النهج والأدوات المختارة التالية يمكن أن تتيح للحكومات المحلية والإقليمية النظر في هذا المبدأ وإدماجه في رؤيتها وحوكمتها وتخطيطها وعملها اليومي:

- (أ) اعتماد سياسة وطنية متينة للتخطيط المكاني تطبق على الصعيد دون الوطني، باستخدام نهج وأدوات جرى تكييفها مع كل مستوى من مستويات الحوكمة، بما في ذلك النهج الشاملة والتشاركية. وتوجد أمثلة جيدة على ذلك في ألمانيا ورواندا وفرنسا والمغرب، من بين بلدان أخرى؛
- (ب) تعزيز التخطيط العمراني في الأجلين المتوسط والطويل، وهو نهج آخذ في الظهور أكثر فأكثر على الصعيد دون الوطني. وتوجد أمثلة جيدة على ذلك في الحكومات المحلية والإقليمية في أفريقيا؛
- (ج) دعم المستوى دون الوطني لإجراء دراسات الأثر المتعلقة بالتنمية المستدامة بمختلف أبعادها؛
- (د) مراقبة وتنظيم الاقتراض من قبل الحكومات المحلية والإقليمية لتجنب ارتفاع الديون الذي يؤثر على الأجيال القادمة؛
- (هـ) دعم الحكومات المحلية والإقليمية في حوكمة وإدارة نظمها الإيكولوجية الطبيعية وفي التصدي لتغير المناخ، ولا سيما منذ دعوتها إلى الاستفادة أكثر من تخصيص الموارد والتمويل وبناء القدرات في سياق اتفاق باريس؛
- (و) مراقبة وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية لمكافحة الفقر القائم وتجنب فقر الأجيال المقبلة.

خامسا - التوصيات المتعلقة بالسياسات

- 89 - ينبغي تطبيق نهج على صعيد الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره يمكن أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة ولا يترك في نفس الوقت أي أحد (ولا أي مكان) خلف الركب.
- 90 - والمبادئ الأحد عشر للحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة تكتسي أهمية بالنسبة للمستوى دون الوطني حيث تمكنه من التعامل بشكل أفضل مع مختلف التحديات المحلية، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل، مع مراعاة السياق والاحتياجات والأولويات الخاصة بكل بلد على حدة. ومن أجل التنفيذ الفعال لتلك المبادئ، يوصي المؤلفون بما يلي:
- (أ) تعزيز إدماج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والإقليمية والمحلية التي تعكس الأولويات والاحتياجات والتحديات والفرص المحلية، من شأنه أن يعزز اتساق السياسات عموما وتنسيق السياسات في مختلف القطاعات وترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات، مما يعزز أوجه التآزر بين تلك الأهداف؛
- (ب) النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والمحلي من خلال اتباع نهج إقليمي إزاء السياسات يقدّر رأس المال الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية والفضاءات على الصعيدين المحلي والإقليمي وينبغي عليه. ويتطلب هذا النهج تحليل التحديات وتحديد الحلول السياسية على الصعيدين الإداري والوظيفي⁽²⁰⁾. وسيساعد تنسيق السياسات عبر الحدود الإدارية لتغطية المجال

OECD, *A Territorial Approach to the Sustainable Development Goals: Synthesis Report*, OECD (20)
Urban Policy Reviews (Paris, February 2020).

الوظيفي بأكمله على تحقيق أقصى درجات الترابط بين المدن الرئيسية والمناطق التابعة لها والمحيط بها، وبين المناطق الريفية والحضرية؛

(ج) إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير النزاهة من خلال إنشاء: إطار قانوني لمكافحة الفساد لتعزيز حرية المعلومات وحماية المبلغين عن المخالفات، ونظام قائم على الجدارة لإزالة أوجه عدم المساواة وممارسات التمييز داخل الحكومة مع توفير التدريب القائم على النزاهة، ونظام لمراجعة الحسابات والمراقبة لتعزيز حلقات الرقابة وتبادل الآراء مع إنشاء أدوار أوضح وآليات تنسيق مناسبة؛

(د) لا بد من تمكين الشباب وإشراكهم عن طريق تعميم النزاهة والمساواة والسلوك الأخلاقي في التعليم. ويؤدي التعليم دورا حاسما أيضا في منع الفساد، وضمان مستقبل أفضل ومستدام للجميع؛

(هـ) تطبيق نهج متبع على صعيد الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره على وضع السياسات العامة لتعزيز المشاركة والتصدي لمخالفة قواعد النزاهة ومكافحة السلوك الأخلاقي، وخاصة على الصعيد المحلي. وينبغي أن تكون معايير النزاهة جزءا لا يتجزأ من الأطر القانونية والمؤسسية المشفوعة بخطة مصممة خصيصا لكي تلائم الخصائص المحلية لكل مجتمع محلي على حدة؛

(و) تقديم المزيد من الدعم التقني والمالي من خلال إقامة شراكات إقليمية ودولية مجدية، لأغراض منها تحسين القدرات في مجال جمع البيانات ورصد الأداء، مع تهيئة بيئات تمكينية وتعزيز عمليات مراجعة الحسابات من قبل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرتها على مساءلة الكيانات العامة، ووضع إطار معياري لقياس درجة رضا الجمهور على المستويات المحلية؛

(ز) تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع الشفافية والحصول على المعلومات والحوكمة المحلية المنفتحة والتحول الرقمي ومعالجة الفجوات الرقمية؛

(ح) تعزيز النهج التشاركية، ولا سيما في مجال الميزنة، وهو ما قد يسهم إسهاما كبيرا في بناء وترسيخ الثقة في المؤسسات العامة المحلية، وإشراك المواطنين والمجتمعات المحلية على الصعيد دون الوطني؛

(ط) تحقيق التوازن بين النهج المصمم من أعلى إلى أسفل والنهج المصمم من أسفل إلى أعلى والنهج الأدنى إزاء الحوكمة المتعددة المستويات لتحقيق التفويض الفعال؛

(ي) تمكين الحكومات المحلية والإقليمية وبناء قدراتها ومهاراتها باعتبارها جهات فاعلة حاسمة تتطلب الموارد المناسبة والكافية، من أجل إشراكها في الديناميات التحويلية الشاملة للتنمية المستدامة والمرنة.